كلمة ونص

«دواجن» بلا أجنحة

محمود الصالح

يوماً بعد آخر تتفاقم أزمة الدواجن في البلاد نتيجة غياب التخطيط الإستراتيجي لهذه الصناعة المهمة في الاقتصاد الوطني من جهة وفي حياة المواطن من جهة أخرى.

شهد قطاع الدواجن في البلاد تراجعاً مرعباً وخصوصاً في القطاع العام حتى وصل الأمر ببعض المعنيين بهذه الصناعة إلى التحذير من انقراضها بشكل نهائي بعد أن كانت سورية قبل هذه الأزمة من أول الدول العربية في صناعة الدواجن.

لقد اعتمدت صناعة الدواجن خلال العقود الماضية على دعم انتشار تربية الدواجن أفقيا بحيث شجعت صغار المربين على امتهان هذه الصناعة وباتت منتشرة في معظم المحافظات.

وعلى الرغم من كل ما يقال عن منعكسات هذه الأزمة لكن لا يجوز أن تبقى الأزمة شماعة نعلق عليها أسباب فشلنا في بعض الجوانب التنموية والخدمية، لأن إيجاد الحلول الصحيحة يتم خلال الأزمات وليس في أيام الرخاء.

المؤسسة العامة للدواجن تعد الذراع القوية للحكومة في هذه الصناعة وقد حظيت خلال السنوات الماضية بتوفير كل ما تحتاج إليها لتكون العمود الفقري لهذه الصناعة والمتدخل الأول في توفير المادة وطرحها بأسعار تناسب دخل المواطن. لكن للأسف وفي أول امتحان لهذه المؤسسة في الأزمة لم تتمكن من تحقيق الغاية الأساسية من وجودها وهي تريد أن تتم معاملتها معاملة القطاع الخاص الذي لا يتلقى الدعم والرعاية والإعفاءات التي تحصل عليها المؤسسة. هذا الحال يضع العديد من إشارات الاستفهام عن الحلقة المفقودة في هذه القضية فبدل أن تشكو المؤسسة من عدم مقدرتها على تأمين حاجة السوق من البيض والفروج يجب أن تعمل بطاقاتها الكبيرة لكسر احتكار التجار لهذه المادة وتوفيرها بأسعار مناسبة فهي تمتلك من الإمكانات الفنية والمالية ما يؤهلها لقول كلمة فاصلة في الأسواق لكن على أرض الواقع لا نجد لها أثراً يذكر وكثيراً ما نجد أسعارها مساوية أو أكثر من أسعار التجار وعند هذه المحطة يجب أن نتوقف ونعيد حساباتنا.

فالمؤسسة يبدو أنها لم تستطع الصمود، لم تصل إلى مرحلة البيض الحقيقي....!

القادري: مؤتمراتنا العمالية ستخرج من صيغها الكرنفالية

اللاذقية- نهى شيخ سليمان

أكد رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري أن جميع القضايا العمالية ستكون موضع متابعة مع الجهات المختصة في الدولة لتلبية كل ما هو متاح، جاء ذلك خلال انعقاد المؤتمر السنوي لاتحاد عمال اللاذقية وذلك في دار الأسد باللاذقية، والذي طرح فيه عمال المحافظة عدداً من المداخلات التي تلامس قضايا العمل والعمال فيما يتعلق بالواقع المعيشي والتعويضات والحوافز واللباس العمالي، حيث كرر النقابيون الطروحات التي طرحت في المؤتمرات النقابية فأوصوا بضرورة الإسراع في إنجاز السكن العمالي، وإحياء الدعاوى العمالية، والعودة إلى جداول الرواتب والأجور، ريثما يتم تأمين صرافات آلية وإصلاح الموجود منها، وتفعيل قرار القيادة السياسية والنقابية بإقامة مراكز تابعة للمؤسسة العامة الاستهلاكية في المديريات والمؤسسات والشركات وجميع المراكز الحكومية لتأمين المواد التموينية للمواطنين والعاملين وإبعادهم عن استغلال التجار والمحتكرين، إصدار الملاكات العددية لوزارة الموارد المائية والجهات التابعة لها وزيادة كتلة التعويضات المخصصة ومنح تعويض ٥٪ من الأجر الشهري لقاء المخاطر ومنح تعويض طبيعة العمل ورفع قيمة الوجبة الغذائية بما يتناسب مع الواقع المعيشي، وتأمين وقود التدفئة للحراس، وعدم استغلال العمال وخصوصاً الفئة الخامسة، ومنح العاملين اللباس العمالي المجاني، أو بدلاً نقدياً للباس، والعمل على تعديل بعض مواد القانون الأساسي للعاملين في الدولة ومنها مشكلة الطرد التعسفي، إجازة الأمومة، التعويضات، الحوافز، السقوف، الترفيع، وإعادة العمل بالقرار التنظيمي بإعادة صرف قيمة النظارات الطبية، والمعالجات الجراحية، والقلب المفتوح، وزرع الكلية، وضرورة الإسراع ببناء مساكن عمالية وإصدار الملاك العددي لمشفى التوليد والأطفال والمناطق الصحية، وتعديل نظام المشافي والتشريعات الصحية القديمة بما يواكب مسيرة التحديث والتطوير، والسعي لتوفير الأدوية للأمراض المزمنة وعدم تحميل العامل قيمة الوصفات، وتأمين حضانات في كل من مشفى الأسد ومشفى تشرين الجامعي، وإيجاد حل سريع للمراكز المستأجرة.

ورداً على الطروحات والمقترحات المقدمة أوضح رئيس الاتحاد العام أنه بالنسبة للاتحاد العام سيعمل على مناقشة وحل جميع القضايا التي طرحت، أما القضايا التي تتصل بالسلطات المحلية في المحافظة فسيتم تبويبها من المكتب التنفيذي لمناقشتها مع المعنيين، وتطرق لقانون العاملين الجديد في الدولة حيث تم إنجازه بالكامل وتم إدخال العديد من المزايا وإزالة معوقات كثيرة كانت تنتقص الحقوق العمالية في القانون، وقد تم إنجاز القانون بالكامل وتم رفعه للحكومة لمناقشته وأحيل إلى اللجان المختصة ولم يبق سوى عرضه على مجلس الشعب ليأخذ طريقه إلى الإصدار وفق الأصول، لافتاً للمؤتمرات العمالية التي باتت تعقد وفق آلية جديدة أقرها المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال بحيث تخرج من الإطار الرتيب والصيغة الكرنفالية التي كانت، باتجاه أن تكون مثمرة ومنتجة وتعمل على تشخيص واقع الطبقة العاملة بكل الجوانب.

ضبط ١٢٠ حالة تزوير في سجل إزرع العقاري

شطب مالكين أصليين وتسجيل آخرين من دون وجه حق

درعا- الوطن

علمت الوطن من مصادر مطلعة أنه حدثت خلال الفترة الماضية حالات تزوير بالسجلات العقارية لدى دائرة المصالح العقارية في مدينة إزرع بمحافظة درعا، حيث قام أحد العاملين من ضعاف النفوس ومن دون أي عقود أو حجج بيع أو إجراءات نظامية لنقل الملكية عبر الدوائر الرسمية المختصة ولاسيما مديرية المالية ومديرية المصالح العقارية والوحدات الإدارية بشطب مالكين أصليين لعقارات عن الصحيفة العقارية وتسجيل مالكين آخرين لتلك العقارات التي تتوزع في الشيخ مسكين ومنطقة نوى وما حولها مقابل مبالغ مالية، وحسب المصادر فإن حالات التزوير والتلاعب الحاصلة تبلغ ما يقارب ١٢٠ حالة، وعلى ما يبدو أن الكشف عن القضية تم عندما أتى أحد أصحاب العقارات المتلاعب بها إلى دائرة السجل العقاري بإزرع للحصول على إخراج قيد عقاري لعقاره فوجد أن اسمه مشطوب بالأحمر على الصحيفة العقارية ومدون تحته اسم مالك جديد فكانت المفاجأة الصادمة له وليبادر ويبلغ عن الواقعة للجهات المختصة التي قامت بدورها على الفور بتوقيف الموظف المعني، وحالياً القضية قيد التحقيق والنظر فيها من القضاء المختص والجهات المعنية واللجان المشكلة خصيصاً لهذه الغاية من المحافظة وبإشرافها المباشر، ووفقاً للمصادر فإنه بعد التثبت من حالات التزوير الواقعة ستعاد الأمور إلى نصابها الطبيعي من خلال إزالة التزوير الحاصل في السجل العقاري بإزرع وإعادة الحقوق لأصحابها بتثبيت ملكيتهم على الصحيفة العقارية.

يذكر أنه خلال الأحداث الجارية كثرت عمليات البيوع الوهمية والمشبوهة وخاصة في المناطق التي تقع خارج السيطرة حيث يقوم البعض ببيع عقار ما لأكثر من مشتر أو بيع عقارات تعود ملكيتها لأشخاص خارج القطر أو مهجرين داخله والبعض من المغفلين يشترون من دون دراية بالإجراءات الرسمية المطلوبة أو بالعواقب القانونية المترتبة على ذلك وبالمحصلة وقوعه ضحية عملية نصب واحتيال، علماً بأن عملية تثبيت الملكية وفقاً لمحامين يجب أن تبدأ بإحضار إخراج قيد عقاري حديث وبيان وضع من البلدية للعقار ومن ثم الذهاب لمديرية المالية لإخراج قيد مالي ودفع الرسوم والضرائب والحصول على براءة ذمة ومن ثم مراجعة المصالح العقارية لدفع الرسوم وإعداد الصكوك والتوقيع عليها من البائع والشاري وفق الأصول المتبعة.

٨٤٤ دورية تموينية لمراقبة أسواق اللاذقية خلال الشهر الماضي

اللاذقية- عبير سمير محمود

أكّد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك باللاذقية أحمد نجم بتصريح خاص لـ«الوطن» أن المديرية تحرص على متابعة الأسواق بالمدينة والمناطق لمنع التلاعب بالأسعار واحتكار المواد والغش بأي منها ومراقبة محطات المحروقات، حيث سيرت ٨٤٤ دورية خلال شهر كانون الثاني الماضي، مبيناً: تم تسجيل ٣٥٦ ضبطاً تموينياً في الشهر الأول من العام الحالي منها (٣٧ ضبطاً لعدم الإعلان عن الأسعار- ٧٩ ضبطاً لعدم حيازة فاتورة- ٢٣ ضبطاً للبيع بسعر زائد- ٣٥ ضبطاً كبدل خدمات- ٣ ضبوط للاتجار بالدقيق التمويني- ومثلها لبيع مواد منتهية الصلاحية- ضبط واحد لعدم وجود مواصفات ومثله للتلاعب ببيع المحروقات وآخر بسبب الغش والتدليس- في حين تم تسجيل ٧٠ ضبطاً لمخالفات متفرقة.

كما كشف نجم عن سحب المديرية لـ١٨٥ عينة لمواد غذائية وغير غذائية من الأسواق ثبت مطابقة ١٢٩ منها للمواصفات القياسية السورية، ومخالفة ٢٠ عينة منها ١٦ عينة جسيمة في حين بقيت ٣٦ عينة قيد التحليل.

ليكون مجموع الضبوط التموينية مع العينات المسحوبة خلال الشهر الفائت ٥٤١، كما تم إغلاق ٥ محال وإحالة ٣ أشخاص للقضاء المختص.

وأشار مدير التموين إلى أن عدد الضبوط التي تم تسجيلها خلال الربع الرابع من عام ٢٠١٥ بلغ ٩٧٨ ضبطاً تموينياً بالإضافة لسحب ٤٤٠ عينة من الأسواق وتم إغلاق ٨ محال وسوق ٦ أشخاص موجوداً إلى النيابة العامة بالمحافظة.

آبار مائية جديدة للسويداء واللاذقية

الشيخة: مصادر داعمة ورديفة لمواجهة الطلب المتزايد

الوطن

شدد وزير الموارد المائية الدكتور كمال الشيخة على ضرورة تأمين مصادر مائية داعمة ورديفة للمصادر المائية الموجودة حالياً لمواجهة الطلب المتزايد على المياه، وذلك أثناء اجتماع عقد في مبنى الوزارة، لمناقشة خطط كل من مؤسستي مياه السويداء واللاذقية، والوقوف على الاحتياجات ومقدار العجز المائي وإيجاد الحلول المناسبة، وذلك ضمن إطار الرؤية الشاملة التي تعدها الوزارة حالياً على مستوى المحافظات جميعها بناء على توجيهات الحكومة لتحسين الواقع الخدمي ورفع المعاناة عن الإخوة المواطنين.

وأكد الوزير الشيخة على أهمية العمل المؤسساتي واستمرار التعاون بين مديريات الموارد المائية ومؤسسات المياه لتجاوز المشكلات، منوهاً إلى أهمية رفع نسب الجباية لكونها عصب العمل في مؤسسات المياه، وضرورة تفعيل دور الضابطة المائية للحد من التعديات على شبكات المياه ومنعاً لهدر المياه، ومراقبة عمل الصهاريج من حيث نوعية المياه وصلاحيتها للشرب حفاظاً على سلامة المواطنين.

كما استعرض الشيخة الواقع المائي في محافظة السويداء، والصعوبات التي تواجهه نتيجة خروج السدود المخصصة لأغراض الشرب من الخدمة لعدم توافر وارد مائي كاف، حيث يتم حالياً تأمين مياه الشرب من ٢٦٥ بئراً موزعة في أنحاء المحافظة، إضافة لخروج مشروع المزيريب من الخدمة بسبب الأوضاع الراهنة، والنقص في حوامل الطاقة اللازمة لضخ المياه.

وفي هذا الإطار وجه الوزير المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في السويداء بتأهيل وتجهيز الآبار الخارجة عن الخدمة، وحفر بئرين جديدتين لمصلحة مدينة السويداء و١٣ بئراً لمصلحة ريف المحافظة، والتنسيق مع الجهات المانحة لتأمين مجموعات توليد إضافية، مؤكداً أن هذه الإجراءات من شأنها تخفيض نسبة العجز المائي في المحافظة وضمان وصول المياه لجميع الأخوة المواطنين في السويداء في حالة الطوارئ التي تعيشها المحافظة من الناحية المائية.

ومن جانب آخر ناقش الشيخة خطة المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي باللاذقية، حيث وجه بتشكيل فرق عمل لدراسة مأولية بعض المناطق في المحافظة، وإمكانية حفر آبار تساهم في رفد ريف اللاذقية بالمياه وتخفيف الضغط على المصدر المائي للمدينة، إضافة لاستبدال خط الصفصاف باعتباره أولوية لأنه المصدر الداعم لمدينة اللاذقية، والاستفادة من مياه نبع الثورة على محورين محور لدعم مشروع عين التينة، ومحور لدعم مشروع إرواء الحفة، والاستفادة من الينابيع الموجودة في المحافظة لأنها مصدر داعم، وبالتالي الاستفادة القصوى من المصادر المائية الممكنة وتحقيق النتائج المرجوة.

السكن العمالي في السويداء مشروع لم ير النور

مماطلة «الإسكان» تحرم العمال من سكنهم الشرعي

السويداء- عبير صيموعة

رغم مضي خمس سنوات على الاكتتاب على السكن العمالي في السويداء إلا أن هذا المشروع لم يبصر النور ولن يبصر النور على ما يبدو علما بالتزام العمال ممن قاموا بالاكتتاب والبالغ عددهم ٤٠٠ عامل بتسديد ما ترتب عليهم من إقساط شهرية تبلغ قيمتها ٣ آلاف.

وأشار رئيس اتحاد العمال في السويداء جمال الحجلي أنه ورغم الظروف الصعبة ما زال العمال ملتزمين بالأقساط الشهرية مؤكداً أن الاتحاد كمنظمة نقابية قام بمتابعة موضوع السكن العمالي حيث جرى طرح هذا الجانب أثناء اللقاء مع وزير الإسكان العام الفائت الذي أجاب بأنه لا يوجد مشكلة في تنفيذ مشروع سكن السويداء وأن التأخير يعود لعدم تقدم متعهدين إلى مناقصات بسبب عدم استقرار أسعار المواد وستعمل الوزارة على دراسة تتوافق مع الواقع وسيتم تلزيم المشروع للقطاع العام.

وأضاف الحجلي أنه وفي اللقاء الثاني للاتحاد مع مدير عام المؤسسة العامة للإسكان وبعد أربعة أشهر من اللقاء الأول مع وزير الإسكان تم إثارة الموضوع نفسه إلا أن المفاجأة كانت بتأكيد المؤسسة العامة للإسكان أن المخططات غير جاهزة وعند تجهيز المخططات سيجري بدء العمل بالمشروع وطبعا هذا الكلام يناقض كلام الوزير في الاجتماع الأول وبالمتابعة مع شركة الدراسات المكلفة بالمخططات تبين أن المخططات لن تجهز قبل بداية العام الحالي.

وأكد الحجلي أن الاتحاد علم من شركة الدراسات أن المؤسسة غير مستعجلة على المخططات وهذا طبعاً إجحاف بحق العمال الذين بنوا آمالهم وطموحهم على مشروع السكن العمالي رغم أنهم ما زالوا ملتزمين بدفع الأقساط رغم الظروف الاقتصادية القاهرة التي يعيشونها والأمل الوحيد هو حصولهم على مسكن معقول يلبي أدنى طموحاتهم لافتا إلى أن الاكتتاب على مشروع السكن العمالي بدأ منذ ما يزيد على خمس سنوات على حين مدة التنفيذ سبع سنوات إلا أنه وحتى هذا التاريخ لم يبدأ العمل في المشروع وهذا ما أدى إلى شعور العمال بالملل جراء مطالبتهم المستمرة بحقهم الشرعي في السكن العمالي.

أسطوانات غاز مخالفة فنياً في حماة!!

حماة- محمد أحمد خبازي

يشكو العديد من المواطنين في حماة وأريافها، من وجود أسطوانات غاز منزلية منتهية الصلاحية وغير سليمة فنياً / تهرب من تحت الصمام/ بين أيديهم، ويتساءلون عن سر طرحها من محروقات حماة للمعتمدين ومن ثم للمواطنين، وهي التي تعبأ في قسم الغاز بفرع /محروقات/ الذي يجب عليه التأكد من سلامتها فنياً قبل طرحها للتوزيع.

ويقولون: ما ذنبنا حتى نُغرَّمَ بهذه الأسطوانات التي يرفض المعتمدون استلامها منا عند كشفنا أمرها ومحاولتنا تبديلها، بذريعة عدم قبولها لدى قسم غاز حماة؟.

ويرى المواطن مخلص أن ذلك يشكل خطراً على المواطنين، ويزيد من همومهم ومعاناتهم، ويضيف عبئاً مادياً جديداً عليهم.

وأكد ياسر وهو موظف، وقد نكب مؤخراً بأسطوانة غاز مخالفة للمواصفات من خلال أحد المعتمدين قائلاً: ما ذنب المواطن المسكين حتى يتحمل خسارة قيمة أسطوانة الغاز والتي يقدر سعرها حالياً بنحو ٩ آلاف ليرة سورية؟.

وكيف تمت تعبئتها في قسم غاز حماة، وكيف طرحت لمعتمدي الغاز ومن ثم للمواطنين الذين لا يميزون بين الأسطوانة النظامية والأخرى المخالفة؟

مدير محروقات حماة المهندس عبد الوهاب وهبي أكد أن مسؤولية انتشار بعض أسطوانات الغاز المخالفة للمواصفات لا يتحملها فرع محروقات حماة بل يتحملها المخالفون من المعتمدين وبائعي الغاز، الذين في الغالب هرَّبوها بطرق غير شرعية من دول مجاورة كلبنان وتركيا.

وقال حسان يوسف رئيس قسم الغاز في فرع محروقات حماة: إن القسم غير مسؤول عن طرح أسطوانات غاز مخالفة لكونها من منشأ خارجي وليس من إنتاج محلي.

وعن سبب تعبئة القسم لهذه الأسطوانات بعض قال: إن هذا الأمر وارد لصعوبة تمييزها من المعنيين في القسم في كثير من الأحيان، وفي حال اكتشاف أي أسطوانة مخالفة يصادرها القسم على حساب صاحبها.

وفي اللاذقية سيبصر النور قريباً

اللاذقية- نهى شيخ سليمان

تعالت أصوات العمال خلال انعقاد مؤتمرات النقابات العمالية مطالبة بإيجاد الحلول للسكن العمالي الذي تم الاكتتاب عليه منذ عام ٢٠٠٨ ولم ير النور لغاية تاريخه، مستفسرين عن مصيره، والإجراءات المتخذة حياله، وخاصة أن جميع المكتتبين ملتزمون بدفع المبالغ والأقساط الشهرية المطلوبة منهم، وللوقوف على واقع الحال وأسباب التأخير ومساعي الاتحاد لمعالجة هذه المشكلة التقت «الوطن» رئيس اتحاد عمال اللاذقية منعم عثمان الذي أكد أنه تمت معالجة المشكلة بتأمين العقار للسكن العمالي ومن المفترض أن تتم المباشرة قريبا بعد الدراسة، موضحاً أن الاكتتاب على السكن العمالي بدأ عام ٢٠٠٨، وتم تخصيص عمال المحافظة بـ٥٢٥ شقة سكنية، وقد التزم العمال المتخصصون بدفع الأقساط الشهرية المترتبة عليهم لقاء تخصيصهم بالمسكن العمالي، وكانت المعاناة المرة والصدمة الكبيرة لدى عمالنا هي الصعوبة التي واجهت عملية تأمين العقارات المناسبة، فكثيرة الوعود التي قطعها مجلس المدينة والإدارات المعنية بتأمين العقارات وبأن الأرض موجودة وضمن المخطط التنظيمي، وبعد اتصالات ومتابعات من القيادات التي توالت على الاتحاد لم يتمكنوا من تحقيق المطلوب لغاية أواخر عام ٢٠١٤، حيث أولينا هذا الأمر اهتماماً خاصاً وتواصلنا مع الجهات المعنية وبمؤازرة من السيد محافظ اللاذقية تمكنا من الحصول على قطعة أرض بمساحة ٦٠ دونماً في منطقة مشيرفة الساموك العقارية، وبعد أخذ ورد بين وزارة الزراعة والمؤسسة العامة للإسكان تم الانتهاء من عمليات تخصيص الأرض ونقل ملكيتها لمصلحة المؤسسة العامة للإسكان والتي ستقوم بدورها بإنجاز الدراسات المتعلقة بالبنى التحتية والخدمية ليتم الإقلاع بالمشروع الذي نتوقع أنه سيتم في موعد قريب، أما عن تحديد موعد بدء المباشرة بالتنفيذ فهذا أصبح بعهدة المؤسسة العامة للإسكان فدورنا انتهى بتأمين الأرض ليبقى فقط بالمتابعة الدائمة.

وأضاف عثمان قائلا: هاجسنا اليوم السعي بكل الإمكانات لتأمين عقارات مناسبة في المناطق لإقامة تجمعات سكنية عمالية مناطقية، وخاصة أن التمويل موجود.. وسنسعى للإعلان عن اكتتاب جديد.